

أي مساهمة للجهات في المسار التفاوضي؟

ورشة عمل مع مكونات المجتمع المدني بجهة بنزرت،
الجمعة 29 جويلية 2016

في إطار ترسيخ البعد الجهوي ضمن المقاربة التشاركية لإعداد المفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق نظمت وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالمفاوضات حول إتفاق الأليكا المحدثه برئاسة الحكومة ورشة عمل ببنزرت تحت إشراف السيد رضا بن مصباح المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون الإقتصادية وذلك يوم الجمعة 29 جويلية 2016 جمعت اعضاء اللجنة الوطنية المكلفة باعداد هذه المفاوضات و الفاعلين الإقتصاديين ومكونات المجتمع المدني في جهة بنزرت.

وذكر السيد رضا بن مصباح خلال افتتاحه لأشغال هذه الورشة بالأهداف التي ترمي إليها هذه المفاوضات ولا سيما تعزيز الاندماج بين السوقين من خلال الحرص على ضمان التجانس المطلوب بخصوص الاجراءات القانونية المعمول بها في تونس و داخل الفضاء الأوروبي.

و بين ان هذه المفاوضات تنطلق في ظرف يتميز بالشروع في انجاز المخطط التنموي 2016-2020 الذي يركز على محاور اساسية ثلاثة هي النجاعة الاقتصادية و الاندماج الاجتماعي و استدامة التنمية مضيفا ان المخطط انما يطمح الى تجسيم النمو القادر على تحقيق القيمة المضافة المرجوة نظرا لضعف اندماج تونس في النسق العالمي لهذه القيمة التي تعد السبيل الأمثل لتنمين منتوجاتنا عالميا.

و بين السيد بن مصباح ان نجاح هذه المفاوضات يتطلب اعداد الدراسات التقييمية للمرحلة الاولى من علاقات الشراكة التونسية الأوروبية و ما سيترتب عن فتح قطاع الخدمات امام المنافسة العالمية من تأثيرات على المنظومة الاقتصادية الوطنية كما يتطلب اعتماد سياسات قطاعية تمكن من ضبط الفرص السانحة التي بها نضمن الاندماج الفعلي و الناجع لتلك المنظومة.

و من جانبها تولت السيدة فاطمة الوسلاتي المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الاهداف الخاصة بالمفاوضات حول اتفاق "الأليكا" تقديم عرض حول مسار الإعداد لهذه المفاوضات منذ اكتوبر 2015 و حول الهياكل و الاليات التي تم اقرارها للتسيير و المتابعة بما في ذلك وحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة بالأليكا و المحدثه في الغرض برئاسة

الحكومة، مبرزة المنزلة والدور المتميزين الموكلين للمجتمع المدني في دعم هذا الحوار عبر اللجان الاستشارية و عبر فرق العمل القطاعية.

وبعد ان اكدت اهمية الوظيفة الاتصالية الناجعة و البناء بين مختلف الاطراف المتدخلة عبر مختلف الوسائل والاليات المتوفرة اشارت الى تقدم نسق الدراسات المتعلقة بالتاثيرات المنتظرة من هذه المفاوضات على قطاعي الفلاحة و الخدمات اضافة الى الدراسات التقييمية لاتفاق الشراكة لسنة 1995

و اثر ذلك فتح باب النقاش جاءت تدخلات المشاركين عديدة و متنوعة خصت بالأساس العديد من الجوانب القطاعية ضمن مشروع الإتفاق الأليكا على غرار قطاعات الفلاحة والخدمات فضلا عن المسائل غير التعريفية من ذلك الإجراءات الصحية والصحة النباتية وحقوق الملكية الفكرية والتجارة والتنمية المستدامة والقيود الفنية والإستثمار والصفقات العمومية وقواعد المنشأ والدعم... هذا بالإضافة إلى بعض المسائل الفنية الدقيقة على غرار شروط الإستثمار والقيود المتعلقة بإسداء الخدمات عبر النمط الرابع

و اذ تساءل المتدخلون عن مدى جاهزية الجهات في الغوص في تفاصيل هذه المفاوضات بالإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي في تونس يعد هشا، فانهم اشاروا الى كلفة عدم الاندماج المغربي و تاثير ذلك في سير الحوار الذي سيكون بالتأكيد في نظرهم غير متكافئ معيرين عن كامل الاسف لغياب الرؤية الموحدة بين كافة اطراف الفضاء المغربي

- كما شدد جل المتدخلين على أهمية تقييم إتفاقية الشراكة لسنة 199، حيث يرى البعض منهم أن نتائجها كانت "كارثية" وأدت إلى القضاء على النسيج الصناعي والعديد من المؤسسات ناهيك وان العديد من المؤسسات الصناعية و لا سيما في قطاعي الجلود و الاحذية و النسيج والملابس

- ففي خصوص مسألة تحرير المنتجات الفلاحية والتي تعد احد العناصر الهامة لاتفاق الالیکا اكد المتدخلون على أهمية ان يساهم إتفاق الأليكا في تنمية صادرات الطماطم والقنارية اللتان تعدان من اهم منتوجات الجهة كما تطرقوا إلى مسألة دعم القمح وتصديره. و اشار بعض المتدخلين إلى غلق العديد من موانئ الصيد البحري بالجهة وضرورة التدخل في هذا الميدان حتى لا ينعكس على امكانيات الإنتاج والتصدير من الأسماك و لا سيما على ضوء الفرص التي قد يتيحها هذا الإتفاق كما عبروا عن تخوفهم من عدم جاهزية القطاع لخوض هذه التجربة بالنظر إلى اشكاليات القطاع الفلاحي و ما يتطلبه من تطوير و تعصير لآليات العمل..

من جهة أخرى تم التأكيد على ضرورة الحفاظ على صبغة الأراضي وعدم تغييرها بهدف تنمية الإستثمار

و ركز البعض الآخر على تحرير الخدمات المعنية ايضا باتفاق الالیکا حيث اشاروا الى ضرورة الاهتمام بقطاعي الخدمات الطبية و بالسياحة الاستشفائية التي لم تحظ بعد بالعناية اللازمة في حين انها تبقى من القطاعات الواعدة. ويتعين العمل على سن التشريعات الضرورية المتعلقة بها ,

كما أفاد بعض المتدخلين بالإمكانيات التصديرية المتوفرة في قطاعات الخدمات الهندسية و الدراسات والاستشارات والتي تعد من أهم قطاعات الخدمات بالجهة واقترحوا العمل على إرساء شراكة مع المكاتب الأوروبية في هذه القطاعات بهدف التوجه نحو السوق الإفريقية

وعبر البعض الآخر عن تخوفهم من تحرير بعض القطاعات الخدمائية التي تستجيب نسبيا إلى المواصفات العالمية (خدمات المحاسبة)

كما تم التطرق إلى المفاوضات حول فتح السماء open sky وعدم جاهزية شركة الخطوط التونسية لمجابهة المنافسة وإلى تواجد المؤسسات الأجنبية في مجال النقل في تونس
كما شدد العديد على أهمية حرية تنقل الأشخاص و الاعتراف المتبادل بالشهادات والكفاءات للنفاذ إلى السوق الأوروبية حيث يعتبرون ان الطرف الاوروبي مازال منكمشا على ذاته غير قابل لفتح الابواب امام حرية تنقل الاشخاص على غرار ما يتشبهت به بكل شراسة في باب حرية تنقل البضائع و السلع والخدمات باختلاف اصنافها

من جهة اخرى، عبر عدد من الحاضرين عن قلقهم بخصوص إنعكاسات تحرير الصفقات العمومية ولا سيما على المؤسسات الصغرى والمتوسطة

كما تناول النقاش المسائل غير التعريفية من ذلك المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية المستدامة على غرار التغيرات المناخية والإضطرابات الجغرافية والإتفاق وأكد العديد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا سيما حق العمل هذا فضلا عن المسائل المتعلقة بالإجراءات الصحية والصحة النباتية وقواعد المنشأ ومصداقية شهادات المنشأ ومدى استعمال آليات الدفاع التجاري لحماية المؤسسات الوطنية أمام المنافسة الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية حيث تمت الإشارة إلى عدم القدرة على تامين براءة الاختراعات التونسية .

وتمحورت مداخلات اخرى حول قانون مقاومة الفساد والحوكمة الرشيدة وإلى العدد الضعيف للمؤسسات التونسية المؤهلة وإلى عدم الإستقرار السياسي وغياب رؤية واضحة واللذان يعدان من أهم العراقيل وإلى إنعكاس الحرب في ليبيا وإلى إعداد برنامج للشباب وخاصة لتشغيله ولا سيما الفئات الهشة و غياب برنامج للتكوين المهني يمكن من حماية الشباب من الهجرة فضلا عن مسألة تهميش الآثار وغياب مراكز ثقافية

ومهما يكن من امر فان ممثلي المجتمع المدني و الهيئات المهنية و الفاعلين الاقتصاديين المشاركين في هذه الورشة يوصون ب:

* ضرورة تقييم إتفاقية الشراكة

* تعزيز القدرة في استحضار المخاطر التي قد تنجم عن هذه المفاوضات و الاليات الناجعة لتداركها

* العناية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و بالخصوص فيما يتعلق بأبناء الوطن المقيمين في الفضاء الاوروبي مع

ضرورة تشريك الكفاءات العليا و اهل الخبرة و الاختصاص منهم في رسم الخيارات

* أهمية حرية تنقل الأشخاص و الاعتراف المتبادل بالشهادات والكفاءات

* القيام بالدراسات الضرورية .

- *الحرص على تطوير التعاون التونسي الاوروبي في مجال البحث العلمي وفي دعم ارضية التعاون "جنوب شمال" قصد احكام الترابط بين الطرف الاوروبي و اقطاب الجمعيات في شمال تونس و جنوبها من اجل تحسيس المتدخلين لحاجيات الجهات من الاستثمار تأكيدا على اهمية دورها في تحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة.
- *ضرورة أن يكون إتفاق الأليكا مصحوبا بسياسات اقتصادية هادفة و ببرامج قطاعية إصلاحية
- *أن ينص الإتفاق على إجراءات وقائية
- *الأخذ بعين الإعتبار إنعكاسات الأليكا على الجانب المالي والجبايي والتنصيب على الإجراءات التعويضية
- *ضرورة إدراج المفاوضات حول اتفاق الأليكا ضمن شراكة عادلة و ضرورة تشريك الخبرات والكفاءات في إعداد المفاوضات
- *الإستئناس بالتجربة المغربية في مجال تقريب التشرييع ولا سيما فيما يتعلق بإرساء وكالة في الغرض .
-